RAOUL
WALLENBERG
INSTITUTE
OF HUMAN RIGHTS AND HUMANITARIAN LAW

دليلُ التدريبِ على تطبيقِ الاتفاقيّاتِ الدُّوليّةِ لحقوقِ الإنسان

في مناهجِ المعاهدِ القضائيّةِ العربيّة

الأردن، الجزائر، تونس، لبنان، المغرب، العراق، فلسطين

مسودة رقم (5)

إعداد: القاضي أحمد الأشقر

قاضٍ من فلسطين، باحث دكتوراه في القانون العام بجامعة الحسن الثاني / الدار البيضاء

مراجعة مجموعة العمل الاقليميّة المركزّة:

- **المعهد الاعلى للقضاء في تونس:**

المدير العام: الاستاذ محمد الطاهر حمدي

مديرة التكوين المستمر: الأستاذة ثريا جريبي.

- **المعهد العالي للقضاء في المغرب:**

المستشار إدريس نجيم، خبير دولي في حقوق الإنسان، مستشار السيد وزير العدل والحريّات، أستاذ بالمعهد العالي للقضاء.

- **المعهد القضائي في الأردن:**

القاضي الدكتور ناصر السلامات، مساعد نائب عام عمان.

- **المدرسة العليا للقضاء في الجزائر:**

الأستاذة ياقوت عكرون، أستاذة مشاركة بالمدرسة العليا للقضاء.

- **معهد الدروس القضائية في لبنان:**

القاضي بلال بدر، مستشار الهيئة الاتهامية

- **المعهد القضائي العراقي/ وزارة العدل:**

القاضي الأستاذ إياد محمود شريف الجزائري.

الاستاذة نهاية سلوم، مديرة قسم التدريسات.

- **معهد التطوير القضائي العراقي / مجلس القضاء الأعلى:**

الاستاذة نهلة حمادي محمد، مديرة معهد التطوير القضائي.

- **المعهد القضائي في فلسطين:**

القاضي أسامة الدباس، قاضي صلح

المقدمة:

جاءت فكرة وضع هذا الدليل كاستكمال لكافة الأنشطة التي أنجرت في إطار تنفيذ مذكرة التفاهم الموقعة في العام 2014 بين معهد راؤول والينبرغ لحقوق الانسان والقانون الانساني وشركائه من المعاهد والمدارس القضائية العربية في الأردن، الجزائر، تونس، لبنان، المغرب، العراق وفلسطين، بغية تنفيذ البرنامج الإقليمي المشترك لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والذي حمل اسم "**دعم تطبيق معايير حقوق الإنسان في المحاكم العربية**"، حيث توّجت هذه الجهود بمجموعة من المخرجات والانجازات الهامة سواء على صعيد العمل على المستوى الوطني في نطاق الدول الشريكة الذي نفذته مجموعات العمل الوطنية ، أو العمل المشترك على المستوى الإقليمي.

وقد أفرزت هذه الجهود جملة من المخرجات النظرية ذات العلاقة بأهدافه، فعلى المستوى الوطني لكل دولة من الدول الشركاء، عمل معهد راؤول والينبرغ لحقوق الإنسان والقانون الإنساني جنبًا إلى جنب مع مجموعات العمل الوطنية على تشكيل خطط عمل تتمحور بشكل رئيسي حول إجراء بحث يقارن بين القوانين الوطنية والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان المُصادق عليها بهدف تحديد وتحليل إشكاليات عدم الموائمة ما بينها وبين التشريعات الوطنية، من اجل رفع توصيات حول الطريقة الفضلى لتخطي حالات عدم الموائمة في مجال الاجتهاد القضائي، حيث أسفر هذا التعاون مع الشركاء على إنجاز دراسات نوعية مقارنة.

أما على المستوى الاقليمي، فقد تضمّنت الخطة التنفيذية 2014 –2016 جملة من الأنشطة التي تمّ تنفيذها بهدف تسليط الضوء على أبرز الاجتهادات القضائيّة العربيّة في مجال الحماية القضائيّة لحقوق الإنسان؛ وإبراز مكانة القضاء ودوره في إدماج مبادئ حقوق الإنسان ذات البُعد الدّولي في التطبيقات القضائيّة الوطنيّة؛

وتوفير المصادر اللازمة لتمكين السادة القضاة من الوصول إلى قواعد القانون الدّولي لحقوق الإنسان بيسّر وسهولة، من خلال إشراكهم في تجميع هذه المصادر وتحليلها، واستخلاص آخر ما توصل إليه الفكر القضائيّ العربيّ في اجتهاداته القضائيّة لحماية حقوق الإنسان من خلال تطبيق الاتفاقيّاتِ الدّولية لهذه الحقوق، حيث عقدت العديد من اللقاءات الوطنية وشبه الاقليمية لهذه الغاية، وأسفرت هذه الجهود عن إصدار كتابَيْن إقليميَّيْن: الأوّل يتناول" **الاجتهادات القضائيّة العربيّة في تطبيق الاتفاقيّاتِ الدوليّة لحقوق الإنسان**"، والثاني يبحث في "**الاجتهادات القضائيّة العربيّة في حماية حقوق الإنسان للمرأة**"، حيث حمل هذان الكتابان طابعا إقليمياً ساهمت في تشكيل ملامحه جهود مجموعات العمل الوطنية في كل دولة من خلال تزويد الباحثين بجملة من الأحكام الوطنية في كل دولة، وكذلك من خلال تزويد الباحثين أيضاً بجملة من الملاحظات على المسودة الأولى وصولا للنسخة النهائية المعتمدة.

وبهدف نقل المخرجات النظرية التي تمّ الإشارة لها سابقاً إلى مرحلة التطبيق والتدريب العملي في مناهج التعليم القضائي، عمل معهد راؤول والينبرغ على إعداد هذا الدليل بغية مساعدة مدربي المعاهد القضائية على استخدام افضل الطرق والوسائل التعليمية للتدريب على الخروج بأحكام خلاقة ومستنيرة يتم فيها تطبيق الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، وذلك بالاستناد الى الدراسات المقارنة الوطنية التي أعدّتها مجموعات العمل الوطنية، وكذلك الدراسات الإقليمية، إضافة إلى باقي الدراسات الوطنية والاقليمية المرتبطة بمجال حقوق الانسان، بحيث تعتمد هذه الدراسات كمواد مرجعية خاصة، بالإضافة إلى المرجعيات العامة الواردة في الدليل لتدريب منتسبي المعاهد القضائية في مرحلتي التكوين والتأهيل والتدريب الأساسي والمستمر.

وفي ذات السياق، يسعى هذا الدليل إلى توفير مرجع منهجي تدريبي يمكن للمدربين في المعاهد القضائية ملؤه بالمعارف النظرية اللازمة تبعا لخصوصية كل دولة، والأولويات التي ترتئيها المعاهد القضائية في مناهجها التدريبية، مع الإشارة إلى أنّ هذا الدليل لا يستهدف في جوهره بناء المعرفة النظرية بقدر ما يستهدف إحداث تغيير نوعي ونقلة لجهة تعزيز قدرة القضاة على تطبيق الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان في أحكامهم القضائية، وبذلك، فإنّ ما ورد فيه من معارف نظرية وجداول نموذجية وضعت لغايات تسهيل مهمة المدرب وتوفير مادة أساسية ومقترحات لحالات افتراضية وواقعية، وقد يكون مفيدا تطويرها من قبل المدرب بما يتلاءم مع الاحتياجات التدريبية للمتدربين، وخصوصية الإطار الدستوري والتشريعي لدولته، مع إمكانية استخدام المدرب حالات دراسية واقعية.

لذلك، فإنّ هذا الدليل يمتاز بكونه يتمتع بمرونة عالية من حيث إتاحة المجال للمدربين في المعاهد القضائية إلى مواءمة المنهجية التدريبية بما ينسجم مع خصوصية الاحتياجات التدريبية لكل دولة من الدول الشريكة، وهذا ينسحب على ترتيب وعدد الجلسات التدريبية، وكذلك عدد الساعات الدراسية، أيضا مدى حاجة المتدربين إلى المعارف النظرية والتي يستطيع المدرب تحديدها قبل الشروع في التدريب.

وجريا على ذلك، فإنّ هذا الدليل موجه للمدربين المتخصصين في مجال التدريب في المعاهد القضائية العربية الشريكة، ويفضل تبعا للإمكانات المتاحة أنّ يكون السادة المدربين من ذوي الخبرة في التدريب على العمل القضائي، ومن المتخصصين في مجال القانون العام، لاسيما القانون الدولي العام و القانون الدستوري، أو التخصصات الأخرى ذات العلاقة.

أهداف الدليل:

يتوقع من هذا الدليل أن يؤدي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف منها:

1. مساعدة المُدرِبين في المعاهد القضائية على تطبيق منهجية تدريبية فاعلة وقادرة على رفع كفاءة المتدربين وتعزيز قدرتهم على تطبيق الاتفاقيات الدولية في اجتهاداتهم القضائية.
2. تأكيد أهمية المعرفة لدى المتدربين بالاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان كمصدر من المصادر التي يمكن للقاضي استخدامها في تطبيقاته القضائية وتحفيزهم على الحصول على المعرفة.
3. التأكيد على أهمية دور ورسالة القاضي في حماية حقوق الإنسان والحريات العامة، وتعزيز جرأته وقوة حضوره في استخدام سلطاته وأدواته في الاجتهاد القضائي لتطبيق الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان.
4. تعزيز قناعة القاضي بدوره الايجابي بالتغلب على اشكاليات عدم المواءمة في حال عجز السلطة التشريعية من خلال استخدام سلطته القضائية. القاضي يصنع القانون ولا يطبقه فقط (ادراك حقيقة امكانية قصور في التشريع).
5. تعزيز الاستعداد لتقبل المفاهيم واستيعاب القدرة على إحداث تغيير نوعي في أسلوب الاجتهاد القضائي لجهة تطبيق الاتفاقيات الدولية في القضاء الوطني.
6. تحقيق نقلة نوعية على المدى البعيد في آليات الاجتهاد القضائي التطبيقي للتعرف على إشكاليات عدم موائمة مواءمة التشريع الوطني مع الاتفاقيات الدولية لجهة التغلب على هذه الإشكاليات.

منهجية الدليل:

تقوم منهجية هذا الدليل على تعميق القدرة التحليلية والعملية لدى المستفيدين منه في مجال تطبيق الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان في القضاء الوطني من جهة أخرى.

ومن أجل تحقيق ذلك، تمّ اتباع المنهجية التالية:

1- تقسيم الدليل إلى قسمين رئيسيين وهما:

- القسم الأول: التدريب على تعميق المعرفة الأساسية بالاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان وعلاقتها بالتشريع الوطني.
- القسم الثاني: التدريب التطبيقي على تحليل الحالة التشريعية والتغلّب على إشكاليات عدم المواءمة.

2- تقسيم الدليل إلى حلقات تدريبية أساسية، وتمارين فرعية.

3- استخدام التقنيات التربوية المعتمدة في التدريب كأسلوب العصف الذهني (rovocation intellectuel – Brainstorming) ، العرض، وتبادل الأدوار في التدريب، وحالات دراسية افتراضية وواقعية يختارها المدرب من واقع الإطار التشريعي في بلده.

4- إعداد جداول نموذجية من أجل تثبيت المفاهيم.

المرجعية النظرية للدليل:

يستند هذا الدليل إلى إطارين مرجعيين، عام وخاص:

- **الإطار المرجعي العام**، ويتكون من:

1. **الاتفاقيات الدولية لحقوق الانسان والبروتوكولات الملحقة بها وتعليقات اللجان التعاقدية المنبثقة عن هذه الاتفاقيات:** حيث تشكل الاتفاقيات الدولية لحقوق

الانسان والبروتوكولات الملحقة بها وتعليقات اللجان المنبثقة عن هذه الاتفاقيات ركيزة أساسية في مجال التكوين الأساسي والمستمر لكونها الوعاء الذي سيعمد المدرب إلى استخدامه في مجال التدريب على تطبيق المصادر الدولية لحقوق الإنسان في القضاء الوطني

2. **الدساتير والتشريعات والقوانين الوطنية:** تعتبر الدساتير الوطنية الاطار المرجعي الأساسي للحقوق والحريّات العامة، وهي التي تحدد مرتبة الاتفاقية الدولية بالنسبة للتشريع العادي، وكذلك فإنّ القوانين والتشريعات الوطنية هي الوعاء الذي تنصب فيه المبادئ الدستورية المتعلقة بحقوق الإنسان، لذلك فهي مادة مرجعية أساسية في مجال التدريب على تطبيق المصادر الدولية لحقوق الإنسان في القضاء الوطني.
3. **الاجتهادات القضائية العربية المقارنة وآراء واجتهادات الفقهاء:** تساهم الاجتهادات القضائية العربية المقارنة و آراء واجتهادات الفقهاء في تكوين إطار تطبيقي معرفي يوّسع من مدارك المتدرب ويمنحه القدرة على تفسير نصوص الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان وآليات إدماجها في التطبيق القضائي، لذلك فهي مادة مرجعية أساسية في مجال التدريب على تطبيق الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان في القضاء الوطني.

- **الإطار المرجعي الخاص،** ويتكون من:

1. **الدراسات الوطنية المقارنة** التي قامت بإعدادها المجموعات الوطنية العاملة في إطار هذا المشروع في المغرب وتونس ولبنان والجزائر والعراق والأردن وفلسطين، وذلك لاحتواء هذه الدراسات على إشكاليات تشريعية حقيقية من واقع الإطار التشريعي لكل دولة، الأمر الذي يمكن أن يساعد المدربين على استخدام المعلومات الواردة فيها في الحلقات التدريبية.

2. **الدراسة الإقليمية** "الاجتهاداتُ القضائيّةُ العربيّةُ في تطبيقِ الاتفاقيّاتِ الدّوليّةِ لحقوقِ الإنسان" والتي أعدّها القاضي أحمد الأشقر كأحد مخرجات المشروع، لاحتوائها على إطار نظري عن دور كافة الأنماط القضائية في تطبيق الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، واحتوائها على جملة كبيرة من الأحكام القضائية الواقعية التي يمكن الاسترشاد بها في التدريب العملي.
3. **الدراسة الإقليمية** "الاجتهادات القضائيّة العربيّة في تطبيق المصادر الدّوليّة للحقوق الإنسانيّة للمرأة" والتي أعدّتها الأستاذة سامية بوروبة، لاحتوائها على إطار نظري عن دور القضاء في تطبيق الاتفاقيات الدولية للحقوق الإنسانية للمرأة على وجه الخصوص، واحتوائها على جملة كبيرة من الأحكام القضائية الواقعية التي يمكن الاسترشاد بها في التدريب العملي.

نطاق الاستخدام:

يصلح هذا الدليل لتدريب الفئات التالية:

- التدريب والتأهيل والتكوين المستمر للسادة القضاة وأعضاء النيابة العامّة والادعاء العام العاملين في المحاكم والنيابات.
- التدريب والتأهيل والتكوين الأساسي للمنتسبين والمتدربين والملحقين القضائيين في المعاهد والمدارس القضائية.

القسم الأول

التدريب على تعميق المعرفة الأساسية بالاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان وعلاقتها بالتشريع الوطني

- الأهداف العامة والمخرجات المتوقعة:

1- تعميق معرفة المتدربين بعلاقة التشريع الوطني بالاتفاقيات الدولية والحقوق والحريات الواردة في الدساتير الوطنية.

2- تعميق المعرفة بالاتفاقيات الدولية المصادق عليها من قبل الدولة.

3- التذكير بالمفاهيم الأساسية الخاصة بالاتفاقيات والمعاهدات الدولية لحقوق الانسان.

4- التذكير بالمصطلحات الخاصة بآليات تعبير الدولة عن التزامها بأحكام الاتفاقية.

عدد الحلقات التدريبية 4.

- المدة الزمنية: إحدى عشر ساعة تدريبية موزعة على حلقات التدريب والتمارين.

حلقة التدريب الأولى:

(التذكير بالمفاهيم الأساسية ذات العلاقة بالاتفاقيات الدولية)

- ***الهدف الفرعي:*** تعميق فهم المتدربين بالمفاهيم الأساسية حول الاتفاقيات والمعاهدات الدولية.
- ***المدة الزمنية:*** *ساعة ونصف.*
- ***الأسلوب التدريبي:*** عصف ذهني/ عرض.
- ***الخطوات.***
  - يقوم المدرب بتقسيم المتدربين إلى مجموعتين.
  - يقوم بطرح الأسئلة الواردة في المربع أدناه على المجموعة الأولى.

ما الذي تعنيه المعاهدة وما هي دلالاتها ؟
ما هي الاتفاقية أو العهد وما هي دلالاتها من الناحية القانونية ؟
ما الذي يعنيه البروتوكول وما هي دلالاته من الناحية القانونية ؟
ما الذي يعنيه الميثاق أو النظام وما هي دلالاتها من الناحية القانونية ؟
ما الذي يعنيه الاتفاق وما هي دلالاته من الناحية القانونية ؟
ما الذي تعنيه المعايير الدولية التي ليست لها صفة المعاهدات وما هي دلالاته من الناحية القانونية ؟
ما الذي تعنيه المعايير الدولية بشكل عام وما هي دلالاتها من الناحية القانونية ؟

  - يطلب المدرب من المجموعة الثانية وضع أمثلة على كل إجابة، مثال على المعاهدة، مثال على العهد، مثال على الاتفاقية، مثال على البرتوكول .. إلخ.
  - يتم إجراء نقاش تحاوري بين المجموعتين بإشراف المدرب للوصول إلى النتائج.

- يقوم المدرب بعرض جدول نموذجي رقم (2) وتوزيعه على المتدربين.
- بعد توزيع الجدول رقم (2) على المتدربين، يقوم المدرب بتحفيز المتدربين على إجراء نقاش تحاوري بين المجموعتين لتحديد الفروق المتوقعة بين هذه المفاهيم ودلالاتها من الناحية القانونية.
- يقوم المدرب بتأكيد المعلومات الواردة في الجدول النموذجي رقم 2 وترسيخه في ذهن المتدربين.

"جدول نموذجي رقم (2)"

المصطلح	إجابة نموذجية مقترحة	**نقاط رئيسية يجب ان يركز عليها المدرب**
المعاهدة	اتفاق يعقد كتابةً بين شخصين أو أكثر من أشخاص القانون الدولي، بقصد إحداث آثار قانونية، ويخضع لقواعد القانون الدولي سواء تم هذا الاتفاق في وثيقة واحدة أو أكثر وأيا كانت التسمية التي تطلق عليه	اصطلاح المعاهدة درج إطلاقه على المعاهدات التي تتناول تنظيم موضوعات يغلب عليها "الطابع السياسي" كمعاهدات التحالف ومعاهدات الصلح .
الاتفاقية أو العهد	اصطلاح خصص للمعاهدات الدولية التي تعالج موضوعات قانونية أو التي تضع تنظيما قانونيا للعلاقات بين أطرافها. مثال (اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية عام 1961، اتفاقية حقوق الطفل،	الاتفاقية أو العهد تكون ذات طابع قانوني أو تضع تنظيما قانونيا يعالج علاقات محددة وغالبا لا تكون ذات علاقة بالجوانب السياسية

المصطلح	إجابة نموذجية مقترحة	**نقاط رئيسية يجب ان يركز عليها المدرب**
	العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية).	
البروتوكول	يقصد به عادةً معاهدة تتضمن تعديلا لبعض أحكام المعاهدة الأصلية، أو تتضمن تنظيما لمسائل تبعية أو متفرعة على ما تضمنته معاهدة أصلية سبق إبرامها بين الأطراف. مثال ذلك (بروتوكولا جنيف لعام 1977 الملحقان باتفاقيات 1949، والبرتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية).	البرتوكول هو ملحق بمعاهدة أصلية وهو بذلك منبثق عنها وفي الغالب يتطلب مصادقة جديدة
الميثاق أو النظام	يطلق على المعاهدات المنشئة للمنظمات الدولية مثل (ميثاق منظمة الأمم المتحدة، ميثاق جامعة الدول العربية، ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية) ويمكن أن يتم إطلاق مصطلح الميثاق على بعض المواثيق الاقليمية التي تنظم الحقوق الحريات كالميثاق العربي لحقوق الإنسان.	قد يطلق على هذه المعاهدات المصطلحات الآتيـة كالنظام (نظام مجلس أوروبا) أو نظام (مجلس التعاون لدول الخليج) وكذلك دستور كدستور (منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة)
الاتفاق	يخصص للمعاهدات الدولية التي	غالبا ما يطلق مصطلح الاتفاق

المصطلح	إجابة نموذجية مقترحة	**نقاط رئيسية يجب ان يركز عليها المدرب**
	ليست لها صفة سياسية كالاتفاقات التجارية والثقافية والمالية مثال: (اتفاقات تحرير التجارة العالمية لعام 1994، الاتفاق العام للتعريفات والتجارة الموقع في جنيف عام 1947)	على الاتفاقيات الدولية التجارية والثقافية والمالية بين الدول، والتي لا تتصل بحقوق الإنسان والحريات العامة.
المعايير الدولية التي ليست لها صفة المعاهدات	توجد الكثير من معايير حقوق الإنسان المتصلة بقضية عدالة المحاكمة التي لا تأخذ شكل المعاهدة أو الاتفاقية أو العهد وعادة ما يطلق على هذا النوع من المعايير مسمي : – – إعلان – مجموعة مبادئ – قواعد ومن أمثلة تلك المعايير التي توفر ضمانات هامة للمحاكمة العادلة : – الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، مجموعة المبادئ الخاصة بحماية جميع الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن، والقواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء.	رغم أن هذه المعايير ليست لها ما للمعاهدات من سلطة قانونية، لكن لها قوة وحجية لأن صدور كل معيار من هذه المعايير جاء تتويجا لعملية تفاوضية بين الحكومات، استغرقت سنوات طويلة، وأن كلاً منها اعتمدته هيئة سياسية كبرى، مثل الجمعية العامة للأمم المتحدة، وعادة ما يكون ذلك بإجماع الأصوات، وبسبب هذا الثقل السياسي، يرى الكثيرون أنها ملزمة كالمعاهدات، وأحيانا يأتي إصدار هذا النوع من المعايير ليؤكد مجددا مبادئ اعتبرت بالفعل ملزمة من الناحية القانونية ، لجميع البلدان بموجب قانون "العرف الدولي".

المصطلح	إجابة نموذجية مقترحة	**نقاط رئيسية يجب ان يركز عليها المدرب**
المعايير الدولية بشكل عام	يطلق هذا المصطلح على الاتفاقيات الدولية التي لها صفة الإلزام ومجموعة الإعلانات والمبادئ والقواعد التي ليست لها صفة الإلزام أيضاً.	مصطلح شمولي عام

حلقة التدريب الثانية:

(تعميق المعرفة بالاتفاقيات الدولية المصادق عليها من قبل الدولة)

- ***الهدف الفرعي:*** *تذكير المتدربين وتعميق معرفتهم بالاتفاقيات الدولية المصادق عليها من قبل الدولة.*
- ***المدة الزمنية:*** *ساعة ونصف.*
- ***الأسلوب التدريبي:*** حلقة عصف ذهني

(Brainstorming –rovocation intellectuel)

- **الخطوات:**
  - يقوم المدرب في بداية التمرين بطرح الأسئلة الواردة في المربع التالي على المتدربين.

ما هي الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان التي صادقت عليها الدولة ؟ *ما هو تاريخ التصديق؟*

هل تم نشر الاتفاقية في الجريدة الرسمية؟
ما هو نطاق الحماية التي توفرها الاتفاقية؟
ما هي التحفظات التي وضعتها الدولة على هذه الاتفاقيات؟
ما هي الآثار المترتبة أمام الهيئات الدولية على عدم التزام الدولة من خلال قضائها الوطني بتنفيذ أحكام الاتفاقية ؟

- بعد طرح الأسئلة يقوم المدرب بتعميم جدول نموذجي على المتدربين يتضمن كافة الاتفاقيات والمعاهدات والبروتوكولات المصادق عليها من قبل الدولة في إطار المقاربة القائمة على احترام حقوق الإنسان في المجال المتعلق بموضوع الدراسة الوطنية وفقا للجدول النموذجي رقم (1) ويقوم باستعراض الاتفاقيات الدولية من قبل المدرب على المتدربين لتثبيت المعلومات.
- يقوم المدرب بتقسيم المتدربين إلى ثلاث مجموعات رئيسية، ويُجري المدرب تمرينا حواريا بين ~~بين~~ المجموعات الثلاث، المجموعة الأولى تتولى استعراض الاتفاقيات ونطاق الحماية، بينما تتولى المجموعة الثانية بيان تاريخ التصديق، وتتولى المجموعة الثالثة بيان التحفظات إن وجدت.

"**جدول نموذجي رقم (1)**"

الاتفاقية الدولية (المعاهدة، البرتوكول	نطاق الحماية	تاريخ التصديق	التحفظات
اتفاقية حقوق الطفل (CRC)	الطفل		.....
اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW)	المرأة		.....
بروتوكول اختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة	الإنسان بوجه عام		.....
العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية	الإنسان بوجه عام		.....

- يقوم المدرب بعرض أهم التعليقات العامة ذات الأهمية الخاصة الصادرة عن اللجان المعنية المنبثقة عن الاتفاقيات الدولية، كلجنة حقوق الطفل، أو اللجنة المعنية بالحقوق المدنية والسياسية وهكذا..

حلقة التدريب الثالثة:

(تعميق المعرفة بعلاقة التشريع الوطني بالاتفاقيات الدولية)

- ***الهدف الفرعي:*** تعميق معرفة المتدربين بعلاقة التشريع الوطني بالاتفاقية الدولية والحقوق والحريات الواردة في الدساتير الوطنية.
- ***المدة الزمنية:*** *ساعتان، بواقع ساعة لكل تمرين.*
- ***الأسلوب التدريبي:*** عصف ذهني/ محاورة
- ***الخطوات:***

يقوم المدرب بإجراء تمرينين وفقا للتالي:

☒ تمرين (1)

- يقوم المدرب بطرح الأسئلة الواردة في المربع أدناه على المتدربين

• ماهي الحقوق والحريات المعترف بها في الدستور الوطني ؟ • ما هي القيمة القانونية للاتفاقيات الدولية بالنسبة للتشريع الوطني ؟ • ماهي الاشتراطات الدستورية لإدماج أحكام الاتفاقيات الدولية في التشريع الوطني ؟ • هل حدد صراحة مدى سمو الاتفاقيات الدولية على القواعد الدولية ؟ • هل يعتبر تطبيق نصوص الاتفاقية في القضاء الوطني تطبيقا لقانون وطني بعد استيفاء الاشتراطات الدستورية؟

- يتم إجراء نقاش حول الإجابات المتوقعة قبل مراجعة المتدربين للنصوص الدستورية.
- يقوم المدرب بتدوين الإجابات.

☒ تمرين (2)

- يقوم المدرب بتقسيم المتدربين إلى ثلاث مجموعات.
- يقوم المدرب بتكليف كل مجموعة بمراجعة النصوص الدستورية وتسليم الاجابة إلى المدرب.
- يقوم المدرب بجمع الاجابات من كل مجموعة ويعرضها على المجموعات الأخرى لمراجعتها.
- يتم فتح نقاش من قبل المدرب للوصول إلى نتائج وإجابات نهائية نموذجية بعد مقارنتها بالإجابات التي قدمها المتدربون قبل الاطلاع على النصوص الدستورية. تعرض على المجموعات الثلاث في نهاية حلقة التدريب ويتم تدوينها وتعميمها على المتدربين.
- يقوم المدرب بإعداد مفاهيم نموذجية بهذا الخصوص لتوزيعها على المتدربين حسب خصوصية النظام الدستوري لكل دولة.

حلقة التدريب الرابعة :

(التذكير بأدوات تعبير الدولة عن الالتزام بالاتفاقية)

- ***الهدف الفرعي:*** تعميق معرفة المتدربين وتذكيرهم بأدوات تعبير الدولة عن إرادتها بالالتزام بالاتفاقيات الدولية.
- ***المدة الزمنية:*** *ساعتان بواقع ساعة واحدة لكل تمرين.*
- ***الأسلوب التدريبي:*** عصف ذهني/ عرض:

الخطوات :

- يقوم المدرب بتقسيم المتدربين إلى مجموعتين ويجري التمرينين التاليين:

☒ تمرين (1)

- يقوم المدرب بطرح الأسئلة الواردة في المربع أدناه على المتدربين.

1. ما الذي تعنيه المصطلحات التالية: التوقيع – القبول والموافقة – الانضمام – التصديق – الإقرار الرسمي – التحفظ وأنواعه. 2. ما هو الأثر القانوني لكل مصطلح من هذه المصطلحات على التزام القاضي بتطبيق الاتفاقية ؟

- يتم تكليف المجموعة الأولى بالإجابة على هذه الأسئلة.
- يتم تكليف المجموعة الثانية بتدوين الإجابات وتحليلها والتعليق عليها.
- يتم تجميع الاجابات من قبل المدرب ويفتح حوارا لنقاشها والوصول إلى المخرجات.
- يقوم المدرب بعرض جدول نموذجي رقم (4) وتعميمه على المتدربين والتأكيد على ترسيخ المفاهيم الواردة فيه في ذهن المتدربين.

هكذا: التوقيع، التصديق، الانضمام، الاقرار الرسمي.

"جدول نموذجي رقم (4)"

المصطلح	المفهوم	تعليق
التوقيع	وهو إجراء تقوم به الدولة ولا يعتبر من حيث الأصل من الإجراءات الكافية لقبول المعاهدة نهائيا، لأنه يلزم عادة أن تقوم الأجهزة المختصة في الدولة بالتصديق عليها بعد ذلك حتى تكتسب المعاهدة قوتها الإلزامية، إلا أنه يجوز للدولة أن تعبر عن رضائها عن الالتزام بالمعاهدة بمجرد التوقيع عليها من جانب ممثلها المفوض قانونا بذلك .	قد يكون التوقيع بالأحرف الأولى، أي تذييل المعاهدة بالأحرف الأولى من أسماء ممثلي الدول الأطراف الذين اشتركوا في المفاوضات، وقد يكون مرهونا بالاستشارة، بأن يقرن ممثل الدولة توقيعه على المعاهدة بشرط استشارة الدولة
التصديق	هو الإجراء الخاص بقبول الالتزام بالمعاهدة والصادر بطريقة رسمية من الأجهزة المختصة دستوريا بتمثيل الدولة في إبرام المعاهدات .	تقضي القواعد العامة في القانون الدولي بأن التصديق إجراء ضروري يلزم اتخاذه حتى تصير المعاهدة ملزمة لأطرافها إلا إذا نص صراحة في المعاهدة على عدم ضرورته لنفاذ المعاهدة. وينتج التصديق هذا الأثر بتمام تبادل وثائقه بين الأطراف أو إيداع هذه الوثائق لدى جهة الإيداع المتفق عليها
الانضمام	هو إجراء بواسطته يمكن لدولة أو لمنظمة دولية لم تشترك في المفاوضات الخاصة بإبرام معاهدة	يتيح للدولة أو المنظمة التي لم توقع أن تصبح طرفا في

المصطلح	المفهوم	تعليق
	معينة أن تصبح طرفا فيها، بإعلان يصدر من جانبها وفقا لأحكام هذه المعاهدة	المعاهدة ويتيح لها الانضمام إليها
القبول والموافقة	هو إجراء يقترب من التصديق من حيث أنه يعتبر من وسائل تعبير الدولة عن قبول الالتزام بالمعاهدة.	القبول وسيلة أبسط من التصديق لكنه قد يتطلب بحثا جديداً للمعاهدة من جانب الأجهزة المختصة
الإقرار الرسمي	هو إجراء يصدر عن منظمة دولية واعتبرته اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات التي تبرمها المنظمات الدولية صورة التعبير الرسمية عن ارتضاء المنظمة الالتزام نهائيا بأحكام المعاهدة الدولية	يختلف عن التصديق الذي لا يصدر إلا من دولة

☒ تمرين (2):

- يقوم المدرب بطرح الأسئلة الواردة في المربع أدناه على المتدربين.

1. ما هو مفهوم التحفظ؟
2. ما هي أنواع التحفظ ؟
3. ما هو مفهوم التحفظ بالاستبعاد؟
4. ما هو مفهوم الإعلان التفسيري (التحفظ التفسيري) ؟
5. هل القاضي الوطني ملتزم باستبعاد المواد المتحفظ عليها في التطبيق عند وجود تحفظ بالاستبعاد ؟
6. هل القاضي الوطني مقيد بتفسير المواد المتحفظ عليها في التطبيق عند وجود تحفظ (إعلان) تفسيري؟

- يقوم المدرب بتكليف المجموعة الثانية بالإجابة ~~على~~ عن هذه الأسئلة.

- يقوم المدرب بتكليف المجموعة الأولى بتدوين الإجابات وتحليلها والتعليق عليها.
- يتم تجميع الاجابات من قبل المدرب ويفتح حوارا لنقاشها والوصول للمخرجات.
- يقوم المدرب بعرض جدول نموذجي رقم (5) وتعميمه على المتدربين والتأكيد على ترسيخ المفاهيم الواردة فيه في ذهن المتدربين.

"جدول نموذجي رقم (5)"

السؤال	الإجابة النموذجية المقترحة
ما هو مفهوم التحفظ ؟	هو إعلان من جانب واحد أيا كانت صيغته أو تسميته يصدر عن دولة أو منظمة دولية عند توقيعها أو تصديقها أو إقرارها الرسمي أو قبولها أو موافقتها أو انضمامها إلى معاهدة، وتهدف به إلى استبعاد أو تعديل الأثر القانوني لبعض نصوص المعاهدة في تطبيقها على الدولة أو على المنظمة الدولية.
ما هي أنواع التحفظ؟	1- التحفظ بالاستبعاد. 2- التحفظ (الإعلان) التفسيري
ما هو مفهوم التحفظ بالاستبعاد؟	هو إجراء يهدف إلى استبعاد الأثر القانوني للنص محل التحفظ أي بعدم انطباق النص محل التحفظ على الدولة أو على المنظمة الدولية محل التحفظ
ما هو مفهوم التحفظ (الإعلان) التفسيري؟	هو إجراء يهدف إلي إعطاء النص المتحفظ عليه معنى معينا يطبق في إطاره على الدولة أو على المنظمة الدولية المبدية للتحفظ، أو أن يطبق النص وفق تفسير لا يتعارض مع القيم والمبادئ التي يقوم عليها النظام القانوني للدولة المتحفظة.
هل القاضي الوطني ملتزم باستبعاد المواد المتحفظ	يمنع على القاضي الوطني تطبيق القاعدة التي شملها التحفظ بالاستبعاد .

عليها في التطبيق عند وجود تحفظ بالاستبعاد ؟	
هل القاضي الوطني مقيد بتفسير المواد المتحفظ عليها في التطبيق عند وجود (إعلان) تحفظ تفسيري؟	القاضي الوطني مقيد بالتحفظ التفسيري الوارد على الاتفاقية

القسم الثاني:

التدريب التطبيقي على تحليل الحالة التشريعية والتغلّب على إشكاليات عدم المواءمة

- الأهداف والمخرجات المتوقعة:

1- تعزيز قدرة المتدرب على تفسير الاتفاقيات الدولية من منظور إيجابي يتفق مع دور القاضي الوطني في حماية حقوق الإنسان.

2 تعميق القدرة لدى المتدربين على تحليل الحالة التشريعية من منظور المعايير الدولية.

3- تعميق قدرة المتدربين على فهم واستنباط إشكاليات عدم المواءمة بين التشريع الوطني والاتفاقيات الدولية.

4- تعزيز قدرة المتدربين على مواجهة ممكنة مع التطبيقات القضائية للتغلب على إشكاليات عدم المواءمة.

- عدد الحلقات التدريبية 4.
- المدة الزمنية: 15 ساعة تدريبية.

حلقة التدريب الأولى

(التدريب على آليات تفسير الاتفاقية الدولية)

- ***الهدف الفرعي:*** تعزيز قدرة المتدرب على تفسير الاتفاقيات الدولية من منظور إيجابي يتفق مع دور القاضي الوطني في حماية حقوق الإنسان.
- ***المدة الزمنية:*** *أربع ساعات، بواقع ساعة تدريبية لكل تمرين.*
- ***الأسلوب التدريبي:*** عصف ذهني

☒ تمرين (1)

- ***الخطوات:***

▪ يقوم المدرب بطرح سؤال محوري وإجراء عصف ذهني لدى المتدربين والسؤال هو:

هل قواعد تفسير الاتفاقية الدولية هي ذاتها القواعد التي يتم بها تفسير قواعد القانون الوطني ؟

▪ يقوم المدرب بتحفيز المتدربين على الإجابة عن السؤال المحوري ويطلب من كل متدرب طرح مثال وتفسيره من واقع الاتفاقيات التي صادقت عليها الدولة.

▪ يقوم المدرب بالتركيز على المفاهيم الأساسية اللازمة الواردة في المربع التالي:

مفاهيم أساسية

✓ إن إعمال قواعد التفسير تقتضي من القاضي الخروج بآفاقه إلى رحاب تتجاوز المشرع أو الفقه التقليدي إلى آفاق المشرع الدولي وفقه القانون الدولي، وأيضا اجتهادات القضاء الدولي لحقوق الإنسان.

☒ تمرين (2)

- **الخطوات:**

▪ يقوم المدرب بطرح سؤال محوري وإجراء عصف ذهني لدى المتدربين والسؤال هو:

ما هي القواعد التي يجب أن يتبعها القاضي الوطني في تفسير الاتفاقية الدولية؟

▪ يقوم المدرب بتحفيز المتدربين على الإجابة عن السؤال المحوري ويطلب من كل متدرب طرح مثال وتفسيره من واقع الاتفاقيات التي صادقت عليها الدولة.

▪ يقوم المدرب بالتركيز على المفاهيم الأساسية اللازمة الواردة في المربع التالي:

مفاهيم أساسية

✓ صرف ألفاظ النص إلى المعنى الاصطلاحي دون اللغوي، ومفاد ذلك أنه يجب إعمال نص القاعدة الاتفاقية بمعناها الاصطلاحي دوليا دون المعنى اللغوي السائد محليا.

✓ إن كانت عبارة النص واضحة المعني فلا يجوز الانحراف عنها أو البحث عن حكمة التشريع ودواعيه أو التحدي بالأعمال التحضيرية أو عنوان الاتفاقية.

- ✓ وإذا كان النص عاما أو مطلقا امتنع تخصيصه أو تقييده بغير مخصص أو مقيد، ولو بالاستناد إلى الحكمة من الاتفاقية أو القاعدة إذ أن الحكم يدور مع علته وليس مع حكمته.
- ✓ إذا كان النص قد ورد على سبيل الاستثناء وجب تفسيره تفسيرا ضيقا بغير توسع، وبالتالي يجب تفسير كافة الاستثناءات الواردة في الاتفاقيات الدولية للحقوق تفسيرا ضيقا .
- ✓ في حالة غموض النص إذا كان اللفظ فيه خفاء أو لفظ يتضمن أكثر من معنى، أو إذا كان هناك تعارض. ويتم التفسير بوسيلتين، داخلية بتحليل عبارة النص مع النظر إليه جملة واحدة متكاملة، والربط بينه وبين باقي النصوص – فإذا احتملت العبارة أكثر من معنى – رجح المعنى الذي تقتضيه طبيعة الحكم الوارد فيها أو المعنى الذي ينتج أثراً قانونيا، وخارجية من خلال الاستهداء بالحكمة من الاتفاقية الدولية والعمل على تقريب النصوص إذ قد يخصص بعضها بعضا، أو يفسر المجمل أو يقيد المطلق أو ينسخ السابق.
- ✓ يستعان بالمصدر التاريخي، أي المصدر الذي استقى منه المشرع الدولي النص وآراء الشراح الذين اهتدى بهم المشرع الدولي في وضع الاتفاقية أو اشتركوا في وضعها، كما يستعان بالأعمال التحضيرية للاتفاقية وهي مجموعة الوثائق الرسمية والمشاورات والمداولات التي سبقت أو صاحبت صدور الاتفاقية الدولية، ومنها أعمال اللجنة الخاصة بإعداد وصياغة الاتفاقية.
- ✓ في حالة الشك، تفسر القاعدة لصالح حرية وحقوق الأفراد وليس العكس.

☒ تمرين (3)

الخطوات:

- يقوم المدرب بطرح سؤال محوري وإجراء عصف ذهني لدى المتدربين والسؤال هو:

هل يعتمد القاضي الوطني على تفسير نصوص المعاهدة من منطلق وطني بالاستناد الى مقصد المشرع الوطني أم من منطلق دولي بالاستناد الى النية المشتركة للدول المصادقة على الاتفاقية؟

- يقوم المدرب بتحفيز المتدربين على الإجابة عن السؤال المحوري ويطلب من كل متدرب طرح مثال وتفسيره من واقع الاتفاقيات التي صادقت عليها الدولة.
- يقوم المدرب بالتركيز على المفاهيم الأساسية اللازمة الواردة في المربع التالي:

<u>مفاهيم أساسية</u>

- ✓ يتجه الرأي السائد إلى ضرورة تفسير نصوص المعاهدة على ضوء النية المشتركة للدول المتعاهدة لأن المعاهدة وإن كان يصدر بها قانون، إلا أنها على خلاف القانون الداخلي ليست مجرد تعبير عن الإرادة المنفردة للدولة بل هي تعبير عن الإرادة المشتركة للدول المتعاهدة.
- ✓ يستهدي القاضي في التعرف على النية المشتركة بالهدف من إبرام المعاهدة والأعمال التحضيرية لها، فإن عجز عن التعرف على النية المشتركة، أمكنه الرجوع إلى قانونه في تفسير المعاهدة.
- ✓ يجب النظر إلى أن المعاهدة تعتبر في حكم التشريع الخاص لأنها إنما تعقد بقصد تنظيم حالة معينة، فإن تعارض أحكامها مع التشريع الداخلي لا يؤثر على وجوب إعمال كل منهما في مجاله سواء كان هذا التشريع سابقا على المعاهدة أو لاحقا لها، إذ لا يعطل حكم المعاهدة إلا بتشريع خاص لاحق لها ينص على تعطيل حكمها كما أن العمل بالمعاهدة لا يمس القوانين الداخلية السابقة عليها إلا في النطاق الخاص الذي تعرضت له.

- ✓ إن تفسير قواعد الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، لا يكفي فيه رجوع القاضي إلى القانون الوطني لتفسير الاتفاقية لأن أحكام القانون الوطني قد تتعارض مع أحكام تلك الاتفاقيات، وهو ما يحدث في كثير من البلدان حيث تصادق الدولة على الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، ولا تتخذ أية تدابير تشريعية لإزالة التعارض بين تشريعاتها وتلك الاتفاقيات، وهو ما قد يؤدي بالقاضي عند إعمال قواعد التفسير إلى تأويل النص والخروج عن حكمته وعلته.
- ✓ يتعين على القاضي الخروج إلى فضاء أوسع للتعرف على النية المشتركة والهدف من إبرام المعاهدة والأعمال التحضيرية لها، وعليه ليس فقط الاستئناس بالوثائق التي صاحبت و سبقت إصدار الاتفاقية، بل عليه أن يستأنس في تفسير أحكام هذه الاتفاقيات بالمعايير السابقة.

☒ تمرين (3)

- **الخطوات:**

- يقوم المدرب بطرح سؤال محوري وإجراء عصف ذهني لدى المتدربين والسؤال هو:

ما هي القوة التفسيرية للمعايير الدولية التي ليست لها صفة الإلزام؟

- يقوم المدرب بتحفيز المتدربين على الإجابة عن السؤال المحوري ويطلب من كل متدرب طرح مثال وتفسيره من واقع المعايير الدولية.
- يقوم المدرب بالتركيز على المفاهيم الأساسية اللازمة الواردة في المربع التالي:

مفاهيم أساسية

- ✓ إن المعايير الدولية من إعلانات ومبادئ وقواعد والتي اشترط أن تكسب قوتها وحجيتها من إجماع المجتمع الدولي عليها قد تفيد القاضي عند تطبيق القاعدة الدولية لحقوق الإنسان في بيان نطاقها، والتعرف على إرادة المشرع الدولي وأيضا تطبيقها على ماديات الواقعة لأنها قد تكون أكثر تفصيلا في بيان إطار الحق ونطاقه الوارد في الاتفاقية الدولية لحقوق الإنسان.

☒ نموذج حالة دراسية تطبيقية في التفسير

تنص المادة 3 فقرة 1 من اتفاقية حقوق الطفل لسنة 1989 على " في جميع الإجراءات التي تتعلق بالأطفال، سواء قامت بها مؤسسات الرعاية الاجتماعية العامة أو الخاصة، أو المحاكم أو السلطات الإدارية أو الهيئات التشريعية، يولي الاعتبار الأول لمصالح الطفل الفضلى."

يقوم المدرب بتوجيه الأسئلة التالية للمتدرب:

- *ما هو مفهوم المصالح الفضلى للطفل ؟*
- *هل ستعمد على تفسير مصطلح (مصالح الطفل الفضلى) من منطلق وطني بالاستناد الى مقصد المشرع الوطني أم مقصد الإرادة المشتركة للدول؟*

- *ما رأيك بالرجوع إلى التعليق العام رقم 14(2013) المتعلِّق بحقّ الطفل في إيلاء الاعتبار الأول لمصالحه الفُضلى (الفقرة 1 من المادة 3)* من أجل تفسير مصطلح (مصالح الطفل الفضلى)؟*

حلقة التدريب الثانية

(تحليل الحالة التشريعية من منظور المعايير الدولية)

- ***الأسلوب التدريبي:*** مراجعة حالات دراسية من خلال حلقة العصف الذهني (Brainstorming –rovocation intellectuel).
- **المدة الزمنية:** 8 ساعات تدريبية موزعة بواقع ساعة تدريبية على كل تمرين.
- ***الهدف الفرعي:*** تعزيز القدرة لدى المتدربين على تحليل الحالة التشريعية من منظور المعايير الدولية.
- ***الخطوات:***
  - يقوم المدرب باستعراض حالات دراسية، ويعمل على تقسيم المتدربين إلى ثلاث مجموعات على الأقل، ويعرض على كل مجموعة حالة دراسية، وبعد عرض كل حالة، تقوم المجموعة الأولى بعرض الإجابات على المتدربين كافة.
  - يقوم المدرب بطرح الأسئلة الواردة أسفل كل حالة دراسية ويحثّ المتدربين على التفكير في إجابات لها، ويتم تدوين كافة الإجابات.
  - يقوم بتكرار الخطوات السابقة مع كل مجموعة.
  - يتم اختيار متدرب يمثل كل مجموعة لوضع الإجابات النهائية وشرحها لكل المتدربين وتسليمها للمتدرب.

- يتم استعراض الدراسة الوطنية المقارنة والدراسات الاقليمية للاستفادة من مضمونها في الحالات الدراسية، وتطبيقها على التشريع الوطني محل الدراسة.

نموذج (تمرين 1)

صادقت الدولة على العهدين الدوليين وفقا للإجراءات الدستورية، وبعد شهرين من المصادقة ، أصدر البرلمان وعلى خلفية تصاعد الاحتجاجات السياسة في هذه البلد تشريعا تضمن حظر تجمع أكثر من خمسة أشخاص في الشوارع والميادين، ومنعت كافة أشكال الاحتجاج بما فيها الحق في التظاهر السلمي، وفرضت عقوبة جزائية على ذلك.

على ضوء هذه الوقائع، فكّر في تحليل الحالة التشريعية من خلال الإجابة على الأسئلة التالية:

ما هي المعايير الدولية ذات العلاقة ؟

هل ينسجم النص الوطني مع المعايير الدولية؟

ما هو تحليل التشريع الوطني من منظور هذه المعايير؟

نموذج (تمرين2)

صادقت الدولة على العهدين الدوليين وعلى اتفاقية التمييز (في مجال الاستخدام والمهنة) الاتفاقية (رقم 111) الخاصة بالتمييز في مجال الاستخدام والمهنة ، وفقا للإجراءات الدستورية، وفي عقب ذلك، أصدر البرلمان تشريعا تضمن حظر أقلية معينة من الترشح للانتخابات، وكذلك حظر تعيين أي فرد من هذه الأقلية في المناصب الحكومية العليا، أو اشتغالهم في مجال الشركات الكبرى العاملة في قطاع الاتصالات لأسباب أمنية.

على ضوء هذه الوقائع، فكر في تحليل الحالة التشريعية من خلال الإجابة على الأسئلة التالية:

ما هي المعايير الدولية ذات العلاقة ؟

هل ينسجم النص الوطني مع المعايير الدولية؟

ما هو تحليل التشريع الوطني من منظور هذه المعايير؟

نموذج (تمرين 3)

صادقت الدولة على اتفاقية حقوق الطفل، وتم اتخاذ كافة الإجراءات الدستورية اللازمة لنفاذها على المستوى الوطني، يوجد في هذه الدولة قانون خاص للطفل، يحدد أنّ السن الأدنى للمسؤولية الجزائية للطفل هي 10 سنوات.

على ضوء هذه الوقائع فكّر في تحليل الحالة التشريعية من خلال التالي؟

ما هي المعايير الدولية ذات العلاقة ؟

هل ينسجم النص الوطني مع المعايير الدولية؟

ما هو تحليل التشريع الوطني من منظور هذه المعايير؟

نموذج (تمرين 4)

صادقت الدولة على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) دون أية تحفظات، يوجد في الدولة قانون خاص بالجنسية يحظر على المرأة منح جنسيتها لطفلها المولود منها.

على ضوء هذه الوقائع فكر في تحليل الحالة التشريعية في من خلال التالي؟

ما هي المعايير الدولية ذات العلاقة ؟

هل ينسجم النص الوطني مع المعايير الدولية؟

ما هو تحليل التشريع الوطني من منظور هذه المعايير؟

نموذج (تمرين5)

صادقت الدولة على اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وذلك وفقا للإجراءات الدستورية، وكانت الدولة قبل المصادقة قد تعرضت لموجة كبيرة من الجريمة المنظمة دعت البرلمان إلى إصدار تشريع يعطي الحق للأجهزة الأمنية في استخدام أساليب تعذيب غير قاسية مع المتهمين بهذه الجرائم وذلك حفاظا على الأمن والنظام العام، وبعد المصادقة على هذه الاتفاقية لم تقم الدولة بإلغاء هذا التشريع أو تعديله.

على ضوء هذه الوقائع، فكر في تحليل الحالة التشريعية في من خلال الإجابة عن الأسئلة التالية؟

ما هي المعايير الدولية ذات العلاقة ؟

هل ينسجم النص الوطني مع المعايير الدولية؟

ما هو تحليل التشريع الوطني من منظور هذه المعايير؟

- بعد الانتهاء من استعراض الحالات ووضع الإجابات، يقوم المدرب بشرح منهجية تحليل الحالة التشريعية من منظور المعايير الدولية باستخدام النموذج التالي:

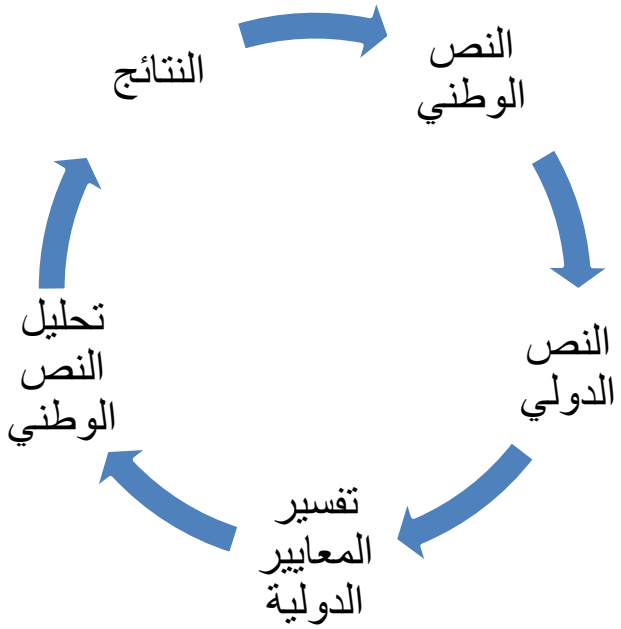

- يقوم المدرب بتأكيد طريقة التحليل من خلال الرجوع إلى الدراسة الوطنية المقارنة، بحيث يستعرض كل مبدأ دولي وما يقابله من نصوص وطنية ذات علاقة.
- يقوم المدرب بتحفيز المتدربين على فتح نقاش تحليلي لكل مبدأ والنص الوطني الذي يقابله من خلال مراجعة التحليل الوارد في الدراسة الوطنية لبيان مدى مواءمة النص الوطني للمعايير الدولية.
- يركز المدرب على حوارية تعتمد على التفسير الموسع للمبررات الإيجابية الداعمة لاستخدام مشتملات الاتفاقيات الدولية.
- من المستحسن أن يتم الإشارة عند الاقتضاء إلى بعض التعليقات العامة الصادرة عن اللجان المعنية المنبثقة عن الاتفاقيات الدولية، كلجنة حقوق الطفل، أو اللجنة المعنية بالحقوق المدنية والسياسية، وهكذا.
- يقوم المدرب وضع حالات دراسية واقعية تتفق مع خصوصيات كل دولة، ويجب في هذه الحالة أن يسلط الضوء على القانون الوطني والمبدأ الدولي أثناء نقاش الحالة الدراسية.

حلقة التدريب الثالثة

(التعرّف على إشكاليات عدم الموائمة)

الأسلوب التدريبي: استخدام حالات دراسية وتبادل الأدوار للوصول إلى المحاورة القائمة على مقاربة دور القاضي الوطني والمحامي في حماية حقوق الإنسان.

المدة الزمنية: 5 ساعات تدريبية موزعة بواقع ساعتين للتمرين الأول، وثلاث ساعات للتمرين الثاني.

الهدف الفرعي: تمكين المتدربين من التعرف على الإشكاليات الأساسية لعدم المواءمة بين التشريع الوطني والاتفاقيات الدولية المصادق عليها.

الخطوات:

- يقوم المدرب بالربط بين حلقة التدريب السابقة وهذه الحلقة، وذلك لتمكين المتدرب من التعرف على إشكالية عدم المواءمة وآلية التغلب عليها كمخرج متوقع لهذه الحلقة التدريبية.
- يقوم المدرب بإجراء التمرينين التاليين:

☒ تمرين 1

- يقوم المدرب بطرح الأسئلة الواردة في المربع أدناه على المتدربين لتعريفهم على إشكاليات عدم المواءمة.

1. *ما هو مفهوم (التعارض التشريعي) بين الاتفاقية الدولية والتشريع الوطني، وكيف يمكن التغلب عليه ؟*
2. *ما هو مفهوم (القصور التشريعي) في القانون الوطني بالنسبة للاتفاقية الدولية، وكيف يمكن التغلب عليه؟*
3. *ما هو مفهوم (الفراغ التشريعي) في القانون الوطني بالنسبة للاتفاقية الدولية، وكيف يمكن التغلب عليه؟*
4. *ما هو مفهوم (الغموض التشريعي) في القانون الوطني بالنسبة للاتفاقية الدولية، وكيف يمكن التغلب عليه ؟*
5. *ما هو مفهوم تعزيز النص الوطني بأحكام الاتفاقية الدولية؟*

- بعد أن يتم طرح الأسئلة، يقوم المدرب بإجراء عصف ذهني لتحفيز المتدربين للوصول إلى الإجابات النموذجية.

- يقوم المدرب بتعميم الجدول النموذجي رقم (6) على المتدربين للنقاش حوله.
- يقوم المدرب بترسيخ المعلومات الواردة في الجدول رقم (6) في ذهن المتدربين.

"جدول نموذجي رقم (6)"

الوصف	الاشكالية	آلية التغلب على الإشكالية
التعارض التشريعي	قد ينشأ التعارض بين نص وطني ونص وارد في الاتفاقية الدولية، ~~وقد ينشأ هذا التعارض~~ بعد المصادقة على الاتفاقية بأن يصدر تشريع لا يتواءم مع الاتفاقية ولا يأخذها في الحسبان، أو أن يكون هذا التشريع قد صدر قبل المصادقة على الاتفاقية لكنّ العملية التشريعية لم تأت على تعديله بما يوائم الاتفاقية	تغليب الاتفاقية على التشريع الوطني وفقا لقاعدة السمو
القصور التشريعي	ينشأ القصور التشريعي في حالة وجود نصوص غير كافية في التشريع الوطني لمعالجة المسألة، أو بمعنى أنّ المعالجة الوطنية جاءت قاصرة عن الاحاطة بكافة جوانب تنظيم الحق الوارد في الاتفاقية، وهذا يعني انّ التشريع الوطني اعترف بهذا الحق لكنه لم يضع كافة تصورات تنظيمه ضمن نصوص القانون الوطني، ويمكن أنّ ينشا هذا القصور عن عدم مراعاة أو تكوين فهم شمولي لدى المشرع عند إقرار القانون بما يوائم الاتفاقية الدولية أو انّ التشريع قد صدر قبل المصادقة	تطبيق مباشر (استكمالي)، بمعنى اعتبار القواعد الواردة في الاتفاقية الدولية مكملة للقواعد الوطنية فيصار إلى تطبيقها بشكل مباشر بوصفها جزءاً من التشريع الوطني

الوصف	الاشكالية	آلية التغلب على الإشكالية
	على الاتفاقية ولم يتم تعديله بما ينسجم مع كافة مضامين الحق الوارد في الاتفاقية	
الفراغ التشريعي	ينشأ في حالة سكوت التشريع الوطني عن تنظيم حق بعينه وارد في اتفاقية دولية مصادق عليها من قبل الدولة أصلا، وهذا يعني أنّ التشريع الوطني لا ينكر أو يحظر أو يعارض هذا الحق، لأنه لم ينص صراحة على ما يناقضه، لكون العملية التشريعية لم تأت على تنظيمه في شكل نصوص تشريعية.	تطبيق مباشر (كلّي)، بمعنى اعتبار القواعد الواردة في الاتفاقية الدولية جزءا من منظومة التشريع الوطني للقواعد الوطنية فيصار إلى تطبيقها بشكل مباشر وكلي. (يجب إثارة مسألة شرعية العقوبات حين تكون الاتفاقية الدولية قد نصت على فرض عقوبات على أفعال معينة، ويفضل في هذه الحالة عدم تطبيق النص إذا لم يكن محدد الأركان وغير محدد العقوبة وذلك تطبيقا للقاعدة الدستورية القاضية بأن لا عقوبة ولا جريمة إلا بنصّ)
الغموض التشريعي	ينشأ من خلال اعتراف التشريع الوطني بالحق الوارد في الاتفاقية الدولية، لكن الصياغة التشريعية جاءت مبهمة ولا تتبني على نحو واضح الصياغة المعتمدة في الاتفاقية الدولية مما يؤدي إلى لبس وإبهام في تفسير القاعدة القانونية الوطنية من منظور المعايير الدولية	تطبيق التفسير الشمولي للقاعدة الدولية من خلال تبني نهج تفسيري يقوم على احترام حقوق الإنسان ويستند إلى آراء اللجان المعنية المختصة المنبثقة عن هذه الاتفاقيات

الوصف	الاشكالية	آلية التغلب على الإشكالية
تأكيد القاعدة الدولية	وهذه لا تعد إشكالية بحد ذاتها لكن قد يكون هناك حاجة لتواتر تأكيد هذه القاعدة الدولية بحق ما والمعترف بها في التشريع الوطني من خلال استخدام القاعدة الدولية في تأكيد وتعزيز هذا الحق بما يساهم في تكوين استقرار قضائي على تطبيق القاعدة الدولية في الأحكام القضائية.	تطبيق ضمني.

☒ تمرين 2

- يتم **استخدام الحالات الدراسية التطبيقية** الواردة في المربعات أدناه بعد أن يقوم المدرب بتوزيعها على المتدربين من أجل التدريب التطبيقي على التعرّف على إشكاليات عدم الموائمة وكيفية التغلب عليها من الناحية التطبيقية.
- يتم تقسيم المتدربين إلى خمس مجموعات تتبادل الأدوار فيما بينها لاستعراض كل حالة دراسية.

- يتم تبادل الادوار في كل حالة من خلال قيام المدرب بتكليف كل مجموعة بدراسة الحالة، بحيث يقوم المدرب بتكليف كل مجموعة من المتدربين بطرح عدة أسئلة ويكلف مجموعة اخرى بالإجابة عنها أمام كل المتدربين.

نماذج لحالات دراسية تطبيقية

أولا: الفراغ التشريعي

حالة دراسية رقم 1: قام الادعاء العام بإحالة متهم للمحاكمة لدى محكمة جزائية وعند تلاوة التهمة عليه تبين لك سواء أكنت القاضي الذي نظر النزاع او محاميا للدفاع أنّ المتهم لا يجيد النطق باللغة العربية، ولا يوجد في القانون الوطني ما يلزم القاضي بتعيين مترجم للمتهم، على الرغم من مصادقة الدولة على العهدين الدوليين.
حالة دراسية رقم 2: أثناء قيامك بنظر دعوى جزائية المتهم فيها طفل واقع في خلاف مع القانون، تبين لك أنّ إجراءات المحاكمة تمت دون حضور محامي أو مستشار قانوني للدفاع عنه، وكانت الدولة قد صادقت على اتفاقية حقوق الطفل، ولا يوجد في القانون الوطني أي نص يلزم الجهات القضائية بعدم السير في إجراءات محاكمة الطفل او التحقيق معه دون حضور محامي.

الخطوات:

- توزيع نموذج الحالة الدراسية على كل متدرب.
- يرفق نموذج تحديد إشكالية عدم المواءمة للحالة الدراسية مع نموذج الحالة الدراسية بعد أن يقوم المدرب بشرح تفاصيل ووقائع الحالة الدراسية لكل المتدربين.
- يطلب المدرب من كل متدرب دراسة الحالة من واقع القوانين الوطنية والدراسة الوطنية المقارنة والدارسات الاقليمية وتعبئة نموذج الإجابة.

"نموذج تحديد إشكالية عدم المواءمة"

النص الوطني	النص الدولي	وجه الفراغ التشريعي
آلية التغلب		

ثانيا: التعارض التشريعي

حالة دراسية رقم 1: أثناء قيامك بنظر دعوى جزائية، وعند قيامك بدراسة البيانات المقدمة، تبيّن لك أنّ اعترافات المتهم قد انتزعت منه بالتعذيب في مركز تحقيق الشرطة، وأنّ القانون الوطني ينص على اعتبار هذه الاعترافات صحيحة لكون القانون الوطني صدر في ظروف أمنية استدعت محاربة انتشار الجريمة، وذلك على الرغم من مصادقة الدولة على اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، مما خلق حالة تعارض بين نص القانون الوطني والمادة 15 من الاتفاقية المذكورة.
حالة دراسية رقم 2: أحالت عليك النيابة العامة متهما يتمتع بصفة لاجئ، مسندة له تهمة مزاولة مهنة خلافا لأحكام القانون، بالاستناد إلى أحكام القانون الوطني الذي يمنع اللاجئ من مزاولة أية مهنة أثناء إقامته في بلد اللجوء، على الرغم من مصادقة هذه الدولة على الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين، مما أحدث تعارضا بين نص القانون الوطني والمادة 18 من هذه الاتفاقية.

الخطوات:

- توزيع نموذج الحالة الدراسية على كل متدرب.
- يرفق نموذج تحديد إشكالية عدم ~~الموائمة~~ المواءمة للحالة الدراسية مع نموذج الحالة الدراسية بعد أن يقوم المدرب بشرح تفاصيل ووقائع الحالة الدراسية لكل المتدربين.
- يطلب المدرب من كل متدرب دراسة الحالة من واقع القوانين الوطنية والدراسة الوطنية المقارنة والدارسات الاقليمية وتعبئة نموذج الإجابة.

"نموذج تحديد إشكالية عدم المواءمة"

النص الوطني	النص الدولي	وجه التعارض التشريعي
آلية التغلب		

ثالثا: القصور التشريعي

حالة دراسية رقم 1:

أثناء قيامك بنظر دعوى حقوق عمالية، طالبت المدعية بحقوقها العمالية على أساس المساواة في الأجر مع الرجال العاملين معها، وقد أيدت البينات واقعة أنّ رب العمل كان يعطي أجرا أقل للمدعية المرأة من الرجال العاملين معها، ودفع وكيل المدعي

بأنّ قانون العمل قد أتاح للرجل الحق في أجر أكبر من أجر المرأة لكونه المعيل الأساسي للأسرة، وعلى الرغم من أن القانون الوطني لا يعترف بحق الرجل في أن يحصل على أجر أكبر من أجر المرأة، ونص على المساواة بين المرأة والرجل على وجه العموم، إلا انه جاء قاصرا عن النص صراحة على مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في الأجر، إعمالا لنص المادة 11 من اتفاقية سيداو، والمادة 7 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المصادق عليها من قبل الدولة.
حالة دراسية رقم 2: تقدم المدعي بدعوى للتعويض عن الضرر الذي لحق به جرّاء قيام الشرطة بتوقيفه مدة 27 يوما بشكل غير قانوني، وأثناء نظرك للدعوى تبين لك أن القانون المدني يسمح بالتعويض عن الأضرار التي يرتكبها الأفراد، لكنه جاء قاصرا عن النص صراحة على جواز التعويض عن الاعتقال غير القانوني الذي تقوم به السلطات العامة، إعمالا للمادة 9 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية المصادق عليه من قبل الدولة.

الخطوات:

- توزيع نموذج الحالة الدراسية على كل متدرب.
- يرفق نموذج تحديد إشكالية عدم المواءمة للحالة الدراسية مع نموذج الحالة الدراسية بعد أن يقوم المدرب بشرح تفاصيل ووقائع الحالة الدراسية لكل المتدربين.
- يطلب المدرب من كل متدرب دراسة الحالة من واقع القوانين الوطنية والدراسة الوطنية المقارنة والدارسات الاقليمية وتعبئة نموذج الإجابة.

"نموذج تحديد إشكالية عدم المواءمة"

النص الوطني	النص الدولي	وجه القصور التشريعي
آلية التغلب		

رابعا: الغموض التشريعي

حالة دراسية رقم 1: تقدم وكيل المتهم بطلب إخلاء سبيل متهم موقوف، ودفع بنص المادة 9 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية التي ورد فيها مصطلح التوقيف أو الاعتقال، رابطا ذلك بنصوص القانون الوطني التي كفلت الحق في الحرية الشخصية من الاحتجاز التعسفي، وعند نظرك الطلب تبين وجود عدم وضوح وتطابق في الصياغة بين مصطلح الاعتقال او التوقيف الوارد في العهد، ومصطلح الاحتجاز التعسفي أو غير المشروع الوارد في القانون الوطني، على الرغم من انصراف إرادة المشرع الوطني للاعتراف بذات الحق الوارد في الاتفاقية.
حالة دراسية رقم 2: أثناء نظرك في دعوى جزائية المتهم فيها طفل واقع في خلاف مع القانون، تبيّن لك أنّ القانون الوطني يخاطب هذا الطفل بمصطلح (الحَدث) في حين انّ اتفاقية حقوق الطفل المصادق عليها من قبل الدولة تخاطبه بمصطلح (الطفل) وعند نظرك في الدعوى تبين وجود عدم وضوح وتطابق في الصياغة بين الحدث الوارد في القانون الوطني، ومصطلح الطفل المدعى انتهاكه لقانون العقوبات الوارد في الاتفاقية، على الرغم من انصراف إرادة المشرع الوطني للاعتراف بذات الحقوق للطفل الواردة في الاتفاقية.

الخطوات:

- توزيع نموذج الحالة الدراسية على كل متدرب.
- يرفق نموذج تحديد إشكالية عدم المواءمة للحالة الدراسية مع نموذج الحالة الدراسية بعد أن يقوم المدرب بشرح تفاصيل ووقائع الحالة الدراسية لكل المتدربين.
- يطلب المدرب من كل متدرب دراسة الحالة من واقع القوانين الوطنية والدراسة الوطنية المقارنة والدارسات الاقليمية وتعبئة نموذج الإجابة.

"نموذج تحديد إشكالية عدم المواءمة"

النص الوطني	النص الدولي	وجه الغموض التشريعي
آلية التغلب		

- بعد قيام المتدربين باستعراض الحالات الفردية المخصصة لكل إشكالية من إشكاليات عدم المواءمة، يقوم المدرب بتحفيز الطلبة على استعراض كل

الحالات الدراسية التي تمّ استخدامها ويقوم المدرب بطرح الأسئلة الواردة في المربع ادناه على كل المتدربين:

هل يوجد نص في التشريع الوطني يغطي هذه الحالة الدراسية ؟ ما هو المبدأ الدولي واجب التطبيق في هذه الحالة ؟ ماهي نصوص الاتفاقية الدولة الناظمة لهذا الحق ؟ في حال تبين لك وجود نص وطني كيف يمكن لك أن تعزز هذا النص الوطني بنص اتفاقية دولية؟ في حال عدم وجود نص وطني (فراغ تشريعي) وكانت دولتك مصادقة على الاتفاقية المعنية، كيف يمكنك التغلب على هذه الإشكالية؟ في حال عدم وجود نص وطني وعدم مصادقة دولتك على الاتفاقية الدولية، (التغليب) كيف يمكن لك التغلب على هذه الإشكالية؟ في حال وجود نص وطني لكنه غير كاف في الحالة المعروضة عليك(قصور تشريعي)، كيف يمكنك التغلب على هذه الإشكالية؟

- من أجل تثبيت المعلومات حول حالات عدم المواءمة بشكل متكامل، يقوم بإعطاء كل متدرب نموذج مذكرة رأي الوارد وتعبئة نموذج مذكرة الرأي المرفق من واقع الإجابات على كل حالة.
- بعد انتهاء كل متدرب من تعبئة نموذج مذكرة الرأي، يقوم المدرب بإجراء نقاش تفاعلي لتثبيت المعلومات في ذهن المتدرب.

(نموذج لمذكرة الرأي)

أكتب موجزاً عن تفاصيل الحالة الدراسية: رقم الحالة ( )
النصوص الوطنية محل التطبيق: -1 -2 -3
النص الوارد في الاتفاقية الدولية: -1 -2 -3
الاشكالية: ضع دائرة حول الإجابة الصحيحة، ويمكن إبداء أية ملاحظة في الفراغ • تعارض: ..... • قصور تشريعي:..... • فراغ تشريعي:..... • غموض تشريعي:.....
أسلوب المعالجة القضائية: ضع دائرة حول الإجابة الصحيحة، ويمكن إبداء أية ملاحظات في الفراغ تغليب:

تطبيق مباشر: تطبيق ضمني: التوسع في التفسير: تعزيز النص الوطني:
الرأي القانوني النهائي:

الملاحق:

- ✓ **جدول الخاص بالاتفاقيات المصادق عليها من قبل الدول الأطراف والتحفظات الموضوعة بشأنها.**

- ✓ **أهم الاتفاقيات التسع الدولية لحقوق الإنسان (الاتفاقيات الاساسية):**

1. العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

2. العهد الولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

3. اتفاقية حقوق الطفل.

4. اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو).

5. اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

6. اتفاقية مناهضة التعذيب والعقوبات القاسية واللاإنسانية أو المهينة.

7. اتفاقية مناهضة جميع أشكال التمييز العنصري.

8. اتفاقية حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم.

9. اتفاقية الحماية من الاختفاء القسري.